العدد (1562) السنة السادسة - الأربعاء (22) تمـوز 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

هـل من حظ لعقـد مؤتمر عام للقـوى الديمقراطيـة والعلمانية واللبراليـة العراقية؟

كاظم حبيب

وكانت الفرصة متاحة لمثل هذا العمل. وقد كررت المقترح عدة مرات فيما بعد. ولكن لم يكن هنا من مستجيب، بل حصدت على اللعنة تلو الأخرى من البعض القليل. والحصول على اللعنة ممن لا يشعر بأهمية التحالفات السياسية للقوى الديمقراطية والعلمانية واللبرالية لا يضيرني كثيراً، بل هو أمر طبيعي وتعبير عن عدم قناعة صاحب اللعنة بالتحالفات، وهو رأي أيضاً وأحترمه، رغم عدم قبولي به، إذ ليس في إمكان هذه القوى أن تجد لها موقعاً تحت شمس العراق وفي ساحته السياسية ما لم تتحد في ما بينها وتعمل سوية. وفي وحدة عملها في إطار تحالف جبهوي واسع هو الطريق الوحيد لبروز فعلها وتأثيرها في الحياة السياسية العراقية وفي القرار العراقي ولصالح المجتمع.

وفي هذه الأيام قدمت مقترحاً يؤكد من جديد أهمية مثل هذا العمل المشترك وعقد مؤتمر عام لهذه القوى مجتمعة. وقد وجدت تشجيعاً لي من عدد كبير ممن حضر ندوة لندن في أوائل شهر تموز ٢٠٠٩. وحين صغته بمقال نشر في عدد كثير من المواقع منها على سبيل المثال لا الحصر: الحوار المتمدن وصوت العراق والجيران والناس والبيت العراقي، نشرت بشأنه بعض التعليقات والملاحظات. كانت كلها إيجابية، وبعضها يتساءل عن مدى إمكانية عقده والآخر يشعر بأهميته، ولكن يشكك بجدواه أو قدرته في الحصول على نتائج إيجابية.

قيل قديما، بأن الإنسان حين يخوض النضال يمكن أن يخسر، ولكن من لا يخوض النضال يكون قد خسر ابتداءً. وعلينا أن نعمل من أجل هذا الهدف، من أجل أن لا نخسر ابتداءً، من أجل أن لا نضيع الفرص بانتظار الفرص، وهي استعارة لما قاله فهد منذ أكثر من ٦٠عاماً ثم لنرى النتائج.

سأحاول الإجابة عن بعض الأسئلة المطروحة متفقاً تمام الاتفاق مع الأخ والصديق الدكتور علي الأسدي على ما جاء في تعليقه.

١. هناك حاجة ماسة لمثل هذا التحالف، إذ برهنت هذه القوى بأن لها جماهيرية مناسبة وغير قليلة ولكنها مبعثرة، فاجتماعها يزيد من عدد المصوتين لها ويحجب السلبية عن الذين ما زالوا مترددين في انتخاب القوى الديمقراطية والعلمانية واللبرالية. فرقتها لا يبعثر القوة الصوتية التي تمتلكها معاً فحسب، بل ويقلل من عدد الذين يصوتون لهم بسبب قناعتهم بعدم جدوى التصويت لها بصورة منفردة.

٢. إن تحالف هذه القوى لا يعني وحدتها في حزب واحد، بل في تحالف ينشأ بين قوى لا تتفق في كل شيء، وإلا لكانت في حزب واحد، ولكنها تلتقي في الكثير من النقاط التي يستوجب النضال من أجلها راهنياً ولفترة غير قصيرة. فهو ليس زواجاً دائماً، وليس حباً بالضرورة، بل هو لقاء مصالح وأهداف يستوجبها العمل المشترك في مصلحة الشعب ويؤكدها التضامن الضروري لمواجهة الصعوبات والتعقيدات الراهنة.

٣. والتحالف بين هذه القوى يعتبر الفرصة الوحيدة فعلاً في مجرى النضال السلمي غير الانقلابي للخلاص من المآسي التي عاشها ولا يزال يعيشها الشعب العراقي في ظل الطائفية الحاكمة والقوى الطائفية الحاكمة وفي ظل الصراع الذي لا يزال غير متوقف والموت المستمر للبشر.

٤. التحالف لا يعني تحقيق كل شيء والوصول إلى السلطة دفعة واحدة، بل يعني رفع مستوى الوعي السياسي بضرورة مواصلة نضال هذه القوى، وزيادة الأمل لدى الناس بقدرتهم على التغيير التدريجي والتخلص من الطائفية ومحاصصاتها ومشاريعها التي تجهض الوحدة الوطنية وتعيق التقدم وتساعد على زيادة العمليات الإرهابية ضد المجتمع.

٥. والتحالف يستوجب المساومة بين الديمقراطيين اليساريين والعلمانيين واللبراليين التي تتجلى بالضرورة في الحد الأدنى لبرنامج سياسي، اقتصادي، اجتماعي، تربوي، ثقافي، بيئي وعسكري لمرحلة السنوات الخمس القادمة، برنامج يشكل القاسم المشترك الأعظم بين هذه القوى، وتبقى نقاط الاختلاف قائمة والتي يمكن مع الوقت معالجتها وتضييق شقة الخلاف واللقاء أو الابتعاد عن البعض لاحقاً.

٦. والتحالف يستوجب مشاركة كل مكونات الشعب القومية ومكوناته السياسية التي تقع في دائرة القوى الديمقراطية والعلمانية واللبرالية وبعض قوى الإسلام السياسية التي تلتزم بالديمقراطية والعلمانية في برامجها ونهجها السياسي وممارستها الفعلية. والعراق يفترض أن يعتبر منطقة انتخابية واحدة وقوة سياسية متنوعة ولكنها موحدة لخوض الانتخابات القادمة بقائمة واحدة.

٧. لست حالماً ولا امتلك رؤية تبسيطية للمهمة الثقيلة التي أقترحها، مهمة التحالف بين هذا الجمع الكبير من القوى والشخصيات العراقية من النساء والرجال، بل هي أصعب وأعقد مهمة تواجهها هذه القوى السياسية بسبب طبيعتها القومية المتعددة وتنوعها الفكري والسياسي والمصالح التي تدافع عنها والأهداف التي تسعى إليها والأوضاع التي تسود العراق حالياً والقوى الإقليمية والدولية التي يمكنها أن تلعب دوراً سلبياً في هذا الصدد. ولكن ليس أمام هذه القوى من أجل أن تحقق شيئاً للشعب غير هذه الخطوة الجريئة والضرورية والملحة.

٨. المؤتمر المقترح يمكن أن يعقد في أي مكان في العراق، سواء أكان في بغداد أم في أربيل أم السليمانية أم البصرة أم بابل، فليس هناك عجز في توفير المكان المناسب لهذا الغرض وتأمين الحماية له، إذ أن المهم أن تجد القوى المعنية ضرورة وأهمية وإمكانية عقد مثل هذا اللقاء.

٩. حين تتفق هذه القوى بعقد مثل هذا اللقاء، فستكون لدي القناعة الكاملة بأنها سوف توفر المال الضروري من قبلها لعقده وعبر اكتتاب تبرعات له. لدي القناعة أيضاً بأن الجماهير التي تلتقي عند أهداف هذه القوى مستعدة لتقديم المال لعقد مثل هذا المؤتمر، إذ أنه طوق النجاة من بؤس الواقع الراهن. لدي القناعة أيضاً بأن العراقيات والعراقيين في الخارج لديهم الاستعداد بالتبرع ولو بدولار لكل منهم من أجل توفير المال الضروري لعقد هذا المؤتمر.

١٠. السؤال الذي سيبقى يلاحقنا هو: من سيبادر للدعوة لمثل هذه الخطوة الجسيمة والمهمة جداً؟ أدرك جيداً بأن هناك ثلاث جهات يمكنها أن تقوم بتقديم مثل هذا المقترح، وهي:

أ. قوى التحالف الكردستاني وبالتنسيق مع قوى كثيرة أخرى وليس بشكل منفرد، والتي يمكنها عند ذاك أن توفر المال والمكان لعقده حتى لو لم يعقد في إقليم كردستان بل في بغداد مثلاً.

ب. أي مجموعة من الأحزاب القائمة التي ترتبط بالتيار الديمقراطي والعلماني واللبرالي أو تشعر بأنها جزء منه وبعد التشاور مع بقية القوى بصورة أولية.

ج. جمهرة من الشخصيات الوطنية والاجتماعية والثقافية والعلمية العراقية المستقلة العاملة في المجال السياسي أو الاجتماعي أو الثقافي التي تدرك مدى الأزمة التي تعصف بالعراق وتعيشها هذه القوى ومضار انحسار دورها وضرورة استعادة الثقة بالنفس والمواقع والتحرك صوب الأمام.

نحن أمام ضرورة التحرك وليس الوقوف والتفرج، نحن أمام مهمة المبادرة والحوار لإنضاج الفكرة العملية والواقعية المناسبة لهذا الغرض، نحن جميعاً أمام كل ذلك وعلينا تقع مهمة إنجاز ذلك.

> منذ عام ٢٠٠٣ وفي أعقاب سقوط نظام البعث الدكتاتوري كتبت عدة مقالات دعوت فيها كل القوى السياسية الديمقراطية العراقية اليسارية والعلمانية إلى العمل من أجل تأمين وحدة العمل المشترك في ما بينها من أجل تحسين قدرتها في التعامل مع الواقع الجديد الذي نشأ في العراق.

ثـــورة ٢٣ يـولـيـو.. والـتـغـيـيـر

حسين عبد الرزاق

> بعد ٧٥ عاما علي قيام تنظيم الضباط الاحرار بقيادة «جمال عبدالناصر» بالاستيلاء علي قيادة القوات المسلحة المصرية والسلطة السياسية في مصر فجر ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، فيما عرف بعد ذلك بـ «ثورة ٢٣ يوليو».. يطرح الرأي العام المصري والسياسيون وأساتذة التاريخ عديدا من الاسئلة، بعضها تقليدي يعاد طرحه كل عام، وبعضها جديد يطرح لأول مرة.

ومن الاسئلة التقليدية التي تتكرر من عام إلي آخر.. ماذا بقي من ثورة ٢٣ يوليو ١٩٢٥؟

في سنوات سابقة كانت الاجابات تختلف من شخص إلى آخر، أما اليوم فأظن أن هناك إتفاقا على إجابة واحدة.. لقد انتهت ثورة ٢٣ يوليو عندما تناقض الواقع بقوة مع أهداف هذه الثورة، التي بدأت في الاصل حركة محدودة لمجموعة من الضباط الوطنيين المتنوعي الانتماء من اليسار الى اليمين، ضاقوا بالفساد في الجيش ومسؤولية النظام السياسي على هزيمة ١٩٤٨ أمام إسرائيل، وحددوا ستة مبادئ لحركتهم هي :

»القضاء على الاقطاع ـ القضاء على الاستعمار وتحقيق الجلاء ـ القضاء على سيطرة رأس المال على الحكم ـ إقامة حياة ديمقراطية سليمة ـ إقامة جيش وطني قوي ـ إقامة عدالة اجتماعية«.

ومع نجاحهم في الاستيلاء على الحكم واعلان مبادئهم الستة على الرأي العام، تم طرد الملك فاروق في ٢٦ يوليو ١٩٥٢ واصدار قانون الاصلاح الزراعي في سبتمبر ١٩٥٢ ،احتضن الشعب المصري الحركة وحولها الى ثورة وطنية سياسية اجتماعية، خاضت العديد من المعارك في الداخل ومع الخارج، وأنهت النظام الملكي وأعلنت الجمهورية وحققت الجلاء، واستعادت الثروة الوطنية بدءا بتأميم قناة السويس، وتصدت للعدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ وللاحلاف العسكرية ومبدأ ايزنهاور، وأعلنت سياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز، وخاضت معارك التحرر الوطني العربية وفي أفريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية، وأصدرت قرارات يوليو ١٩٦١ الاجتماعية والتي عرفت باسم القرارات الاشتراكية.. ألخ. وفشلت الثورة منذ البداية، ورغم المحاولات والتجارب المتكررة، في »اقامة حياة ديمقراطية سليمة«. وكان هذا الفشل وراء تخلي النظام السياسي الذي أقامته ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ عن كل النجاحات التي تحققت مع الثورة.

فمصر اليوم يحكمها نظام سياسي ودستوري غير ديمقراطي يقوم علي حكم الفرد الذي يتمتع بسلطات دستورية مطلقة واحتكار حزب واحد ـ هو حزب الرئيس ـ للسلطة، وهيمنة السلطة التنفيذية علي كل السلطات، واستحالة التداول السلمي للسلطة في ظل تزوير الانتخابات والاستفتاءات العامة منذ بدء التعددية الحزبية المقيدة والمشوهة في مصر عام ١٩٦٧، والدور الحاكم للقوات المسلحة والشرطة في الحكم والقرار السياسي، ومع احتكار القوات المسلحة لمنصب رئيس الجمهورية محمد نجيب ـ جمال عبدالناصر ـ أنور السادات ـ حسني مبارك.

وأصبح الحديث عن توريث الحكم لنجل الرئيس الحالي بعد ٢٨ عاما في الحكم كرئيس للجمهورية حتى الآن أمرا عاديا، ويكاد يكون مقطوعا بحدوثه ما لم تحدث تطورات غير عادية في مصر خلال الفترة القادمة.

وتوقفت التنمية الوطنية المستقلة التي حاولتها ثورة ٢٣ يوليو في الستينيات، وتم التراجع عن كل القرارات الاقتصادية والاجتماعية التي حاولت تحقيق الكفاية والعدل وتذويب الفوارق بين الطبقات، وانحازت بدرجة ما للطبقات الشعبية من العمال والفلاحين وللقطاع الغالب من الطبقة الوسطى، وهي تحالف الاقطاعيين الجدد والرأسمالية الطفيلية والتكنوقراط على الحياة الاقتصادية والسياسية، وأصبح الفقر والبطالة والفساد الثالوث الذي يلون الحياة في مصر بالسواد.

وبعد معارك التحرر الوطني الناجحة، وفي إثر هزيمة ١٩٦٧ ثم إهدار نتائج حرب اكتوبر ١٩٧٣ وتوقيع اتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة الصلح بين السادات وبيجن، عادت مصر إلي حظيرة التبعية وأصبحت سياستها الإقليمية والدولية محكومة بالعلاقات »الخاصة« مع الولايات المتحدة الامريكية وحليفها الاستراتيجي إسرائيل.

وفي ظل هذه الأوضاع المأساوية، أصبح السؤال المطروح وبقوة.. ماهو الطريق للخروج من هذه الأزمة الشاملة وتحقيق التغيير الجذري المطلوب؟

هل هو طريق التطور الديمقراطي التدريجي.. أم طريق الثورة؟

والاجابة لاتبدو سهلة علي الاطلاق فقوى التغيير الديمقراطي سواء كانت أحزابا أو قوى سياسية أو نقابات أو منظمات مجتمع مدني أو حركات احتجاجية، تعيش حالة حصار قانوني وأمني وسياسي، وممنوعة من استخدام الآليات والأساليب الديمقراطية نتيجة للنظام الدستوري والسياسي الاستبدادي القائم في مصر، وهيمنة المؤسسة العسكرية والأمن على الحياة السياسية، واعتماد تزوير الانتخابات العامة، ومصادرة حقوق التظاهر والاضراب والاعتصام وعقد الاجتماعات العامة وتوزيع البيانات التزاما بترسانة القوانين القائمة التي تنتهك الحريات العامة وحقوق الإنسان.

وأدى هذا الحصار والمصادرة اضافة للخلل في الحياة الحزبية وضعف قيادات الحركة السياسية إلي عزلة حقيقية بين هذه القوى والجماهير المنظمة، خاصة في ظل إنصراف جموع المواطنين عن ممارسة العمل السياسي حتى في أبسط أشكاله كالمشاركة بالتصويت في الانتخابات والاستفتاءات العامة، ما يجعل الحديث عن التغيير عن طريق »الثورة الشعبية« أمرا غير وارد في الأفق المنظور.

وربما بسبب هذا الواقع وانسداد أفق التغيير، يراهن البعض على القوات المسلحة كأداة للتغيير. وقد أشار الى ذلك تقرير أخير اذاعته الـ »بي.بي.سي« في نهاية الشهر الماضي، كتبه محللها للشؤون العربية من القاهرة »مجدي عبدالهادي« قال فيه »بعد نحو ٦٠ عاما من اطاحة الجيش المصري بالنظام الملكي، يتطلع بعض المصريين مجددا إلي الجيش ليقدم خليفة لحسني مبارك رئيس الدولة والقائد الأعلى للقوات المسلحة البالغ من العمر ٨٠ عاما«. وهو رهان خاسر وخطير. فتدخل القوات المسلحة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في أمور السياسة والحكم يخرجها عن طبيعتها وثبت في ظل نظام ٢٣ يوليو فشله بصورة لاتقبل الجدل. والمحصلة بعد ٥٧ عاما هي ما نعيشه اليوم من تراجع ومشاكل وأزمات.

وسيبقي التغيير مسؤولية الاحزاب والقوى السياسية الديمقراطية، مهما كان ضعفها في اللحظة الراهنة، ومهما كان الطريق طويلا وشاقا ويحتاج الي تضحيات جسام.

المحـــــاريـــــق

فريدة النقاش

كتب شيوعيون كثيرون تجربتهم في السجون الناصرية حين تعرضوا للتعذيب الذي مات بعضهم تحت ضرباته وكان موتهم قد فضح الجانب الأسود من الحكم الناصري في خمسينيات وستينيات القرن العشرين وطبع العلاقة مع النظام الناصري بالمأساوية والشكوك، وان ساندوا هم الثورة بكل قوة.

واتخذت كتابات المثقفين الشيوعيين أشكالا مختلفة ما بين المذكرات والرسائل والروايات والدراسات العلمية، وشكل ما أنتجوه ثروة فكرية وسياسية كبيرة للباحثين في تاريخ هذه المرحلة تؤشر لمنهج جديد في كتابة التاريخ السياسي والاجتماعي للبلاد.

وفي حدود علمي فقد رفضت جامعات ومراكز بحث مشروعات وخطط رسائل علمية عن هذه الكتب قدمها طلاب كمقترحات للبحث، ولكن التدخل الأمني والسياسي وضيق الأفق حال بينها وبين الاكتمال فخسرنا كثيرا ضمن خسائر الفقر الثقافي العام والتدخل في الحريات الأكاديمية.

وسوف تظل كتب »عبدالعظيم أنيس« و»طاهر عبدالحكيم« و»فتحي عبدالفتاح« و»فوزي حبشي« و»شريف حتاتة« و»أسما حليم« و»محمد الجندي« وآخرين اضافة لروايات »صنع الله ابراهيم« وثائق مهمة فضلا عن قيمتها الإبداعية، وهي تنتظر الدراسة كوثائق دون إهمال قيمتها الفنية.

ورواية »المحاريق« لـ »سيد اسحق« هي آخر ماجرى انتاجه من هذه النصوص وهي أيضا وثيقة رغم كل الملاحظات عليها ويحكي فيها الكاتب الذي يتقمص شخصية »فوزي« أحد الرواة الكثيرين فيها قصة الاعتقال في سجن »المحاريق« بالوادي الجديد، ويتوقف بشكل عابر ومقتضب أمام الخلفيات التي جاء منها عشرات المعتقلين الشيوعيين من فلاحين وعمال وطلاب ومهنيين وأساتذة جامعات وشعراء يسمي بعضهم بأسمائهم مثل عبدالعظيم أنيس وفؤاد حداد إذ يخترق الشعر جدار الحزن والحيرة من رحم القهر في براعة لاقتناص السعادة ثم يحكي كيف تلقي المعتقلون المعزولون بعيدا في »المحاريق« نبأ مقتل المناضل »شهدي عطية الشافعي« في سجن »أبوزعبل« ويضيء لنا مأساة هذا الشهيد الذي كان قد كتب تقريرا سياسيا للحزب يتحدث فيه عن الانتقال السلمي الى الاشتراكية في ظل الناصرية وقصة تأييد منظمة »حدتو« الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني وهي واحدة من أكبر المنظمات الشيوعية في ذلك الحين لما اسموه بالتوجهات الوطنية والاجتماعية لثورة يوليو، بينما كان المئات من مناضليها يتعرضون للتعذيب هي قصة أشهر من أن يعبر عليها الكاتب عبور الكرام بل وباستخفاف بالغ،برغم وفرة ما كتب عنها أدباً كان أو دراسات سياسية وفكرية. ويتوقف الراوي سريعا أمام إشارة صحيفة سوفيتية الي الاحتفالات على ضفاف النيل بينما كان الشيوعيون يتعرضون للتعذيب والقتل في السجون.

تحكي الرواية أيضا عن انخراط بعض الشخصيات التي لم يكن لها علاقة بالعمل الشيوعي ولكنهم حين تعرضوا للاعتقال بالمصادفة أو الخطأ تكشف جانب الكرامة الانسانية فيها وأخذت تندمج في العلاقات الرفاقية داخل المعتقل الذي يمكننا أن نسمع فيه أصداء عالم كافكا العبثي الكئيب المقبض، والذي عبر عنه الكاتب في جمل لامعة قليلة.

أما ملحمة استطلاع الأرض وإنشاء مزرعة حول المعتقل في مواجهة باسلة مع الثعابين والعقارب وبرد الشتاء القارس وحر الصيف الخانق فهي تشكل وحدها نواة رواية مستقلة لم تكتب بعد، وتنتظر من يرويها بشكل أفضل.

كما تبرز أدوار لأمهات المعتقلين اللاتي كشفن عن بسالة وتفان بلا حد برغم بساطة حياتهن ومعارفهن لكنهن تلقين بحب رسالة الأبناء الذين يتعذبون من أجل تغيير الواقع البائس وإقامة العدالة والدفاع عن كرامة الإنسان على هذه الأرض ضد الاستغلال والقمع.

تحفل الرواية التي تتعدد وتتداخل فيها أصوات الرواة والضمائر بكمية هائلة من الأخطاء الجديرة بقتل أي عمل فني لا في اللغة المفككة والأخطاء الإملائية فحسب وإنما أيضا في أخطاء المعلومات، فالكاتب يشير في أكثر من موضع إلى قوات الأمن المركزي التي أخذت تحاصر المعتقلين وتعذبهم رغم أن الأمن المركزي تأسس بعد هذه الوقائع بعشر سنوات في الأقل بمقتضي القرار الوزاري ١٠١ لسنة ١٩٦٩ أي بعد عشر سنوات من أشهر حبسه للشيوعيين سنة ١٩٥٩.

وكانت قوات الأمن قبل تأسيسه تسمى » بلوكات النظام«.

كما يشير الراوي إلي ما سماه »مستر فاكس« ولم يكن الفاكس أيضا معروفا في خمسينيات وستينيات القرن العشرين، فإذا أضفنا إلى ذلك كله فشل المؤلف في أن يقدم لنا شخصية واحدة متماسكة ومبنية بناء فنيا حقيقيا اللهم إلا الصفحات التي صور فيها الصراع الداخلي في نفس محمود والمأمور يعرض عليه »التوبة« حق لنا أن نطلب إليه إعادة كتابة هذه المادة الخام في شكل أكثر تماسكا وحق لنا أيضا أن نلفت نظر سلسلة »روايات الهلال« التي نشرت العمل إلى ضرورة مراجعة النصوص قبل دفعها إلى المطبعة كما تفعل كل دور النشر في العالم.

آراء وأفكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة .
٢. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:

Opinions112@ yahoo.com